

دور المحاسبة الاجتماعية في قياس مجالات التنمية المستدامة في الشركات الصناعية (دراسة تطبيقية بالشركة الليبية للحديد والصلب - مصراته)

ومختار الهادي الطويل

عمر مصباح المزوغي

ملخص

بينت الدراسة دور المحاسبة الاجتماعية، والتي من خلالها تم قياس مجالات التنمية المستدامة، والتي تنحصر في المجالات التالية: (المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والبشري). حيث بينت الدراسة التناسق والتكامل بين المحاسبة الاجتماعية والتنمية المستدامة؛ من خلال بيان تكلفة كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية المطبقة داخل الشركة باعتباره يقيس مجالات التنمية المستدامة.

وقد اعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهجين الاستقرائي في تكوين الجانب النظري، وفي الجانب العملي اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى، من خلال استخدامه في الجانب العملي، ومن ثم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي كانت من أهمها: إن الشركة الليبية للحديد والصلب ساهمت في مجالات التنمية المستدامة بالنسب التالية: (المجال البيئي 55%، المجال البشري 11%، المجال الاقتصادي 3%، المجال الاجتماعي 11%).

كما بينت الدراسة في توصياتها: أنه على الشركة الليبية للحديد والصلب أخذ زمام المبادرة في تطبيق المحاسبة الاجتماعية، من خلال بيان تكلفة أنشطتها الاجتماعية، والذي بدوره يعكس في بيان مساهمة الشركة في التنمية المستدامة داخل المجتمع المحلي.

الكلمات الدالة: المحاسبة الاجتماعية، مجالات المحاسبة الاجتماعية، التنمية المستدامة، مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

1- مقدمة

وهو ما تسلط عليه الضوء في هذه الدراسة؛ من أجل التعريف بهذا الفرع من فروع المحاسبة، وكيفية مساهمته في عملية قياس وتحديد ما قامت به الشركات في عملية التنمية المستدامة.

2- الدراسات السابقة:

أجريت معظم الدراسات السابقة بشأن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في الدول المتقدمة بالإضافة إلى بعض الدول العربية، وأيضاً حسب علم مُعدي الدراسة لا توجد دراسة سابقة أجريت في ليبيا لدراسة المحاسبة الاجتماعية كمؤشر لقياس مجالات التنمية المستدامة للشركة الليبية للحديد والصلب - مصراته، من أجل بيان الترابط والتكامل بينهما.

يتم تطبيق المحاسبة الاجتماعية من خلال بيان الأنشطة الاجتماعية والتي تبنى عليها المسؤولية الاجتماعية للمنشأة، ومن خلال هذه الأنشطة التي تقوم باحتسابها المحاسبة الاجتماعية، فإن عملية تماثل وتطابق الأنشطة الاجتماعية (الأنشطة البيئية وأنشطة العاملين وأنشطة المنتج والمستهلك وأنشطة المجتمع المحلي) ما هي إلا مؤشرات دالة على قياس كل نشاط من الأنشطة في مساهمته بعملية التنمية المستدامة والتي تنحصر مجالاتها في المجالات التالية (المجال البيئي والمجال البشري والمجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي) ونجد أنه كلما زاد بيان وإظهار أنشطة المسؤولية الاجتماعية تعطى الشركة أو الجهة مؤشراً على مدى مساهمتها في قياس التنمية المستدامة، والدور الذي قامت به تلك الشركة في نجاح هذا البرنامج.

1- الدراسات المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

دراسة عبدالفتاح (2010)، المتعلقة بالقياس المحاسبي لأثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات في ضوء مبادئ حكومة الشركات، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد نوع العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي في ضوء حوكمة الشركات في البيئة المصرية، من خلال تحديد مدى إسهام شركات المسؤولية الاجتماعية في التأثير على الأداء المالي لها في البيئة المحيطة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي يكون أداؤها المالي أفضل يتيح للشركة استثمار جزء من هذه الموارد في أداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية، مثل: الاهتمام بالبيئة، أو تحسين العلاقة بينها وبين العاملين أو المستهلكين، وهذه الأنشطة تؤدي إلى تحسين سمعة الشركة وتحسين علاقتها مع المجتمع. كذلك فإن أداء الشركة للأنشطة الاجتماعية يؤدي إلى جذب العمال المهرة و زيادة قدرة الشركة على الاحتفاظ بالموظفين الأكفاء، وزيادة ربحية الشركة في الأجل الطويل نتيجة زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات، الأمر الذي يقود إلى زيادة تفضيل العملاء والمستهلكين لمنتجات وخدمات الشركة، ومن ثم زيادة مبيعاتها، وزيادة حصتها في السوق، وبالتالي زيادة أرباحها في الأجل الطويل.

وتقترح الدراسة إجراء دراسات على حسب الصناعة، وتحديد العلاقة بين أداء الشركة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وإجراء مقارنات بين النتائج في نفس الصناعة.

دراسة حبيب (2011)، بينت مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهدفت الدراسة إلى بيان هيئه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها وأيضاً توضيح مزايا وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف والشركات بصفة عامة، والتعرف على مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف يظهر اهتماماً اتجاه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحلي لكن بصورة غير كافية؛ وذلك من خلال إسهاماتها المتنوعة في تنمية المجتمع المحلي وتختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من

قبل إدارة المصارف التجارية الفلسطينية، حيث تحصل مجال (عملاء المصارف) على المرتبة الأولى، والموظفين المرتبة الثانية والمرتبة الثالثة المجتمع المحلي، وجاء في المرتبة الرابعة المجتمع البيئي. وأوصت الدراسة بضرورة مطالبة المصارف بالمزيد من الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين والبيئة.

كما بينت دراسة قطاطي (2012) بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، حيث هدفت الدراسة إلى قياس حجم الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية المنشورة، وتحديد نوعية المعلومات الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها، وتحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود نموذج محاسبي يمكن من خلاله الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية مما يدل على عدم وجود نظام للمحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها، مطبق فعلاً داخل المصارف التجارية محل الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المحاسبية والرقابية المختصة في هذا المجال بعملية إصدار القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية التي تلزم المصارف بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية، كذلك إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع نموذج محاسبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تلتزم به جميع الشركات الليبية بشكل عام، بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق معاً وبتكلفة مقبولة.

2- الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة:

يرى المسعودي في دراسته التي أجريت في الجزائر عام (2009) والتي تناولت إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، أن الحاجة ملحة لدراسة وتحليل هذه الموضوعات، وفهم جميع الإشكاليات التي تواجه عملية التنمية، والخيارات التي توفرها، كما بين أن السياسات التنموية فيما يخص الفقر وحماية البيئة كلها تفقر إلى القبول في الدول النامية، وقد أوصت الدراسة الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها وزيادة الوعي والتحسين البيئي بداية من الأسرة والمدرسة، حتى تتجسد فعلياً في الواقع، وذلك عبر ما يسمى بمنظومة الأخلاق الاجتماعية.

وهي بذلك وحسب علم معدّي الدراسة تكون الأولى على هذه الشركة، والتي تعنى بهذه الأنشطة الاجتماعية مجتمعة، بالإضافة إلى أنها توضح كيفية التكامل والتناسق بينها وبين التنمية المستدامة؛ من خلال الربط بين أنشطة المحاسبة الاجتماعية ومجالات التنمية المستدامة المختلفة.

كما إن هذه الدراسة تعطي بعد آخر وهو: بيان مدى الارتباط بين المحاسبة الاجتماعية واستخدامه كمؤشر لقياس مجالات التنمية المستدامة، وما يمثله كل مجال من مجالاتها المختلفة، التي ساهمت بها الشركة الليبية للحديد والصلب داخل المدينة والمحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال نموذج مقترح للتكاليف الاجتماعية لتقديمه للأطراف المهتمة والتي لها ارتباط بالمنشأة محل الدراسة، وتأتي هذه العملية استكمالاً لما قدمته الدراسات السابقة في تحديد المشاكل التي تواجه عملية القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية.

بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية تقوم بالقياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف الأنشطة الاجتماعية، بصورة مجتمعة، وهذا ما لم تقدمه الدراسات السابقة حيث كانت تدرس بصورة منفردة أحد الأنشطة فقط، وبالتالي سوف تقوم بدراسة جميع الأنشطة الاجتماعية والمحاسبة عنها؛ لكي يتم استخدامها كمؤشر لمعرفة مدى مساهمة الشركة في مجالات التنمية المستدامة داخلها، ولكي يتم الوقوف على كل منها في آن واحد، حيث تكون الفائدة أعم للفئات المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

3- مشكلة الدراسة:

إن تطبيق المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تشير إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة، والتي لها علاقة بالمجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذلك الاهتمام بالمجالات البشرية التي يعتمد عليها متخذي القرارات؛ من خلال المعلومات التي سوف توفرها المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهم والتي من بينها (الأنشطة البيئية، وأنشطة العاملين، وأنشطة المنتج والمستهلك، وأنشطة المجتمع المحلي)، وتسمح هذه المؤشرات لأصحاب القرار برسم السياسات؛ من خلال رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر منشأتهم، كما تفيد تلك

وتضيف الزهراء (2014) بأن عملية مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة؛ من خلال دراسة البعد البيئي بات مؤشراً هاماً في تنافسيتها ومتغيراً هاماً من متغيرات التنمية المستدامة، لذا توجب على الشركة تغيير نمط تسييرها، وذلك بتطبيق أساليب الإدارة البيئية وبرنامج الإنتاج النظيف الذي يمكنها من تحقيق التنمية المستدامة.

كما درس أحمد (2013) عملية تحليل محتوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية وذلك لاكتشاف مدى التزام هذه الشركات بالإفصاح عن أنشطتها الاقتصادية والبيئية؛ لتحقيق مسؤولياتها اتجاه المجتمع من منظور التنمية المستدامة، وفقاً لمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير، وقد توصلت الدراسة من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى، إلى أن غالبية عينة الدراسة تفصح عن التنمية المستدامة في تقاريرها السنوية وليس في تقارير مستقلة عن التنمية المستدامة كما تشترط المبادرة العالمية لإعداد التقارير، وإن بنود الإفصاح عن التنمية المستدامة شملت عدة مجالات وهي: تنمية وصحة المجتمع، وأيضاً رضى الموظفين والتوعية البيئية، وأيضاً الاهتمام بالعملاء وتوقعات المساهمين، كما استنتجت الدراسة أن الإفصاح عن التنمية المستدامة كان وصفيّاً أكثر منه كمياً.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التي أجريت في السابق في بيانات مختلفة أنها تقدم إضافة جديدة في مجال المحاسبة الاجتماعية؛ من خلال التعريف بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وتحليلها واستخدامها كمؤشر لقياس التنمية المستدامة في الشركة الليبية للحديد والصلب مصراته. وبالرغم من أن الدراسات السابقة جاءت بالإطار النظري واهتمت به باعتباره الإطار الذي يحكم الجانب النظري للمسؤولية الاجتماعية، وتناولت في جلها دراسة لبعض الأنشطة ولم تتعرض لها بالمجمل، ولذلك فإن هذه الدراسة ستتعرف على المسؤولية الاجتماعية من خلال قيامها بدراسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية الأربعة (أنشطة العاملين، وأنشطة البيئة، وأنشطة المجتمع المحلي، وأنشطة المنتج والمستهلك)، والمحاسبة عنها

5- أهداف الدراسة:

1. التعرف على دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في البيئة المحلية.
2. بيان مدى الترابط بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
3. بيان دور المحاسبة الاجتماعية في عملية قياس وتحليل تكاليف التنمية المستدامة؛ من خلال مجالاتها الأربعة (المجال البيئي، والمجال البشري، والمجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي).

6- فرضية الدراسة:

تساهم الشركة الليبية للحديد والصلب في القيام بالعديد من الأنشطة الاجتماعية، والتي من خلالها تقوم بالرفع من مساهمتها في التنمية المستدامة في مختلف المجالات، سواء في المجال البيئي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو البشري، وتكون تلك التنمية داخلية للعاملين أو خارجية للمجتمع المحلي (المجال الاجتماعي)، ولذا فإن الدراسة تنطلق من الفرضية الرئيسية التالية: تساهم المحاسبة الاجتماعية في قياس مجالات التنمية المستدامة داخل الشركة الليبية للحديد والصلب، وذلك من خلال نسبة تمثيل كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية (الأنشطة البيئية، أنشطة العاملين، أنشطة المنتج والمستهلك، أنشطة المجتمع المحلي) والتي بدورها تعتبر مؤشرات لقياس مجالات التنمية المستدامة (المجال البيئي، المجال البشري، المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعي)، وتتبع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- تعتبر المحاسبة الاجتماعية عن النشاط البيئي مؤشراً لقياس التنمية المستدامة في المجال البيئي.
- تعتبر المحاسبة الاجتماعية عن نشاط العاملين ومؤشر لقياس التنمية المستدامة في المجال البشري.
- تعتبر المحاسبة الاجتماعية عن نشاط المنتج والمستهلك ومؤشراً لقياس التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي.
- تعتبر المحاسبة الاجتماعية عن نشاط المجتمع المحلي مؤشراً لقياس التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي.

المؤشرات في وصف تلك الأنشطة الاجتماعية والعمليات والأنماط التي تصور الحالة الراهنة للأمور والتي تعطي متخذ القرار أو الإدارة العليا داخل الشركة بيان عن مساهمتها في تحقيق تلك التنمية المرجوة، وذلك لكي يتم التوازن بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية ومجالات التنمية المستدامة المختلفة.

وتواجه الشركات صعوبات في الوصول إلى مؤشرات معينة لقياس التنمية المستدامة التي تسعى لتحقيقها، فقد يكون هناك أرقام أو بيانات معينة ولكن لا تعتبر مؤشرات عن مساهمة الشركة في تحقيق تلك التنمية، وعليه ومن خلال ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تنلخص في التساؤل التالي:

هل المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تعتبر مؤشر لقياس مجالات التنمية المستدامة بالشركة الليبية للحديد والصلب؟

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تعتبر المحاسبة عن النشاط البيئي مؤشراً لقياس المجال البيئي للتنمية المستدامة بالشركة الليبية للحديد والصلب؟
- هل تعتبر المحاسبة عن نشاط المنتج والمستهلك مؤشر لقياس المجال الاقتصادي للتنمية المستدامة بالشركة الليبية للحديد والصلب؟
- هل تعتبر المحاسبة عن نشاط المجتمع المحلي مؤشراً لقياس المجال الاجتماعي للتنمية المستدامة بالشركة الليبية للحديد والصلب؟

4- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة؛ من خلال توضيح دور المحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية الأربعة (الأنشطة البيئية، وأنشطة العاملين، وأنشطة المنتج والمستهلك، وأنشطة المجتمع المحلي) في قياس مؤشرات التنمية المستدامة التي تسعى الشركات للوصول إليها، من أجل خدمة المجتمع وتحقيق الرفاهية له.

كما تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع المحاسبة الاجتماعية، واستخدامها كمؤشر لقياس مجالات التنمية المستدامة بالشركة، كما أن هذا الموضوع يعتبر من الموضوعات الحديثة التي تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة خصوصاً في البلدان النامية عموماً وليبيا خصوصاً.

7- منهجية الدراسة:

لقد شكل ظهور الشركات على مختلف أشكالها نقطة تحول رئيسية في مسيرة النشاط الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت هذه الشركات تمثل كيانات اقتصادية ضخمة، الأمر الذي أوصل تلك الشركات إلى التحكم بالموارد البيئية والبشرية على حد سواء، في الوقت ذاته أدى سوء استخدام تلك الموارد من قبل تلك الشركات إلى إحداث العديد من الآثار السلبية على البيئة والإنسان معاً، ومن أبرزها التلوث البيئي ونفاذ المصادر الطبيعية، وبالتالي الإضرار بالمجتمع ككل، إزاء ذلك كله كان لابد للمحاسبة من الخروج عن إطارها التقليدي المتعارف عليه إلى إطار يتصف بالشمولية، ويعمل على رصد الأحداث و التقرير عنها ، ويتحقق النفع لكافة أطراف المجتمع (عودة، 2008، 38).

ومن خلال الاهتمام المتزايد من المجموعات المختلفة كأصحاب الشركات، والعاملين، والمستثمرين، والجهات الحكومية المختلفة، وجماعات الضغط في المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية للشركة من ناحية وزيادة اهتمام إدارة الشركة ومتخذي القرارات والجهات الإشرافية الحكومية على اختلافها، بأهمية دراية الشركة بالأنشطة الاجتماعية، وما تفرضه من أعباء إضافية من ناحية أخرى، من تغيير النظرة التقليدية في الحكم على الشركة، ولذلك أصبح أداؤها يؤخذ في الحسبان بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية المعروفة، والذي بدوره أدى إلى تعميق الحاجة إلى تسجيل الأحداث الاقتصادية والتي تتعلق بالأداء الاجتماعي للشركة (أبو سمرة، 2009، 19).

8-2 مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

يعد موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية من المواضيع التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، من قبل المنظمات المحاسبية المهنية والجهات الأكاديمية في الدول الغربية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أوضح المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (ALCPA) في تقريره المنشور عام 1973م، أن من ضمن أهداف القوائم المالية بيان تلك الأنشطة الخاصة بالشركة والمؤثرة في المجتمع، والتي تعد مهمة بالنسبة لدور الشركة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، من خلال الاطلاع على ما ورد في الأدب المحاسبي بخصوص موضوع الدراسة من كتب ومقالات علمية، ورسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه، وما توفر في شبكة المعلومات الدولية. كما اعتمدت الدراسة أيضاً على المنهج التحليلي؛ من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى، لتحليل البيانات المالية والمتعلقة بالمحاسبة الاجتماعية؛ من أجل استخدامها كمؤشر لقياس مجالات التنمية المستدامة في التقارير المالية السنوية لسنة 2013 لعينة الدراسة، وكذلك كأداة لزيادة فهم المشكلة؛ من خلال وجهات النظر والآراء المختلفة المتحصل عليها؛ للوصول إلى معلومات معمقة في الدراسة، ولذلك تعتبر الأداة الرئيسية في جمع البيانات في هذه الدراسة: هو أسلوب المقابلة الشخصية؛ من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع العاملين بالإدارة المالية، والإدارات ذات الصلة بالدراسة، وأيضاً بالاطلاع على السجلات والوثائق والبيانات التي يتم الحصول عليها والمتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك تحليل القوائم المالية الختامية لسنة واحدة وهي سنة 2013 وكشوفاتها التحليلية، من أجل فحصها ودراستها لمعرفة مدى تطبيق مؤشرات المحاسبة الاجتماعية في قياس مجالات التنمية المستدامة، والوصول إلى النتائج والتوصيات.

8- محاسبة المسؤولية الاجتماعية:**8-1 نشأة المسؤولية الاجتماعية:**

لقد أصبحت الإدارة بالشركات مدركة أكثر من أي وقت مضى للأهمية الكبيرة لتلك المسؤولية والوفاء بها؛ من أجل نجاح مهامها وتحقيقها لأهدافها الاستراتيجية، إذ أصبحت الشركات تدرك أن الوفاء بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية يجب أن يشمل مختلف الفئات الاجتماعية: وهي الموارد البشرية العاملة في الوحدة الاقتصادية والمستهلكين والمستثمرين، والبيئة، والجمهور، ولكي يتم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عملياً يجب على صانعي القرارات في الشركات إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية لها، ومن ثم النهوض بها، وهذا يتطلب تطوير النظرة نحو الشركات (أبو سمرة، 2009، 17).

الإشعاعات الصادرة عن عملياتها الإنتاجية أو المياه والأراضي بسبب قوالب النفايات، ومن أمثلتها: استخدام الأكفأ لمصادر المواد الخام في العملية الإنتاجية والاستجابة لقوانين المحافظة على البيئة وإنشاء إدارات لرقابة أثر الشركات الصناعية على البيئة، ويعتبر نشاط الرقابة على التلوث من الأنشطة التي قد تحقق عوائد الشركات، تفوق تكاليف التحكم والرقابة نتيجة استرجاع بعض المواد التي تم تسويقها، مثال ذلك: شركات الأسمدة (عيسى، 2010، 35).

• الأنشطة الخاصة بالعاملين:

تمثل الموارد البشرية مجالاً داخلياً وعنصراً مهماً من أهم مجالات الأنشطة الاجتماعية، حيث يهتم المجال بتلبية متطلبات العاملين بالشركة؛ ويهدف إلى تحسين وضع العاملين بشكل عام، والمساهمة في الرفاه الاجتماعي لشريحة مهمة من شرائح المجتمع، وعلى سبيل المثال لا الحصر (سياسات التوظيف/ تحقيق الرضا الوظيفي/ الوقاية الصحية/ الضمان الاجتماعي/ المزايا العينية والنقدية للعاملين)، ولعل ما يميز هذا المجال تأثير الأنشطة تأثيراً مباشراً على العاملين، الأمر الذي يسهل عملية القياس في شكل نقدي بكل يسر وسهولة؛ وذلك نظراً لأن هذا المجال داخلي، والتكاليف المتعلقة به تخضع لسيطرة الوحدة الاقتصادية (الناكوع، 2009، 27).

• الأنشطة الخاصة بالمنتج وحماية المستهلك:

تعمل الشركات على إرضاء العملاء والمحافظة على هذا الرضا عن طريق بعض الأنشطة منها (رزيق، 2009، 24):

- وجود نظم تكاليف الإنتاج ونظم التسعير؛ لتوفير هامش ربح مناسب وعادل.
- تقديم الضمانات والعمل على جودة المنتج والخدمة المقدمة.
- الاهتمام بنظم التعبئة والتغليف؛ لتوفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة على عبوات المنتج بشكل موضوعي وصادق.
- الأخذ بشكاوى ومقترحات العملاء على السلع والخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها.

ولذلك فإن هناك مشاكل اجتماعية لها تأثير على اتخاذ القرارات العامة داخل الشركة، ولأن هدف الشركة من تعظيم الأرباح وثروة المساهمين لم يعد هو الهدف الوحيد، بل قد ينظر إلى الربح على أنه تدمير للبيئة، والمستفيدين داخل وخارج الشركة، إذا لم يتم الأخذ في الاعتبار متطلبات الأطراف الأخرى داخل الشركات وخارجها (عبد الفتاح، 2010، 65).

وعلى الرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعة من الصعب على الشركات تجاهلها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على تعريف محدد وواضح لها، ويمكن استعراض بعض هذه التعاريف، حيث عرفت محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها: (أسلوب إداري محاسبي؛ يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي؛ ليحقق رقابة فعالة على الأداء عن طريق الربط المباشر بين تقارير المحاسبية من جهة وبين الأشخاص المسؤولين من جهة ثانية، وفقاً لهيكل التنظيم الإداري للشركة بجميع مستوياته الإدارية) (النعيان، والصوفي، 2011، 312).

ويعرفها مطر بأنها: (نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها، ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي تترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وأن الهدف الرئيسي لها يتمثل في قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية للشركات الصناعية والإفصاح عنها) (مطر، والسويطي، 2012، 422).

8-3 مجالات المحاسبة الاجتماعية:

هناك العديد من مجالات المحاسبة الاجتماعية والتي عن طريقها تتضح ممارسات الشركة لمسئوليتها الاجتماعية، وقد جاءت شاملة للأنشطة الاجتماعية، حيث نجدها أنشطة داخلية أي داخل الشركة (أنشطة العاملين، أنشطة المنتج وحماية المستهلك) وأخرى خارجية (أنشطة المجتمع ككل، وأنشطة البيئة) والمجالات المحاسبة الاجتماعية الأربعة هي:

• الأنشطة الخاصة بالبيئة:

تمثل هذه المجموعة كل الأنشطة التي تقوم بها الشركة؛ لتخفيض أو منع التلوث بجميع صورته سواء تلوث الهواء بسبب

• الأنشطة الخاصة بالمجتمع ككل:

توجد الشركات الصناعية داخل المجتمع، فهي ليست معزولة عنه، ولا عن أفرادها، ولكي تكون مقبولة اجتماعياً عليها تقديم بعض الخدمات الاجتماعية التي تحقق فائدة عامة، ويشمل هذا المجال مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للمجتمع بشكل عام، كتشغيل المعاقين والعجزة، وإفراح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، وإقامة حضارة لأطفال المنطقة، والمساهمة في الرعاية الصحية، ودعم المؤسسات الوطنية، كل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع (حنينو، 2009، 26).

9- التنمية المستدامة:

9-1 مفهوم التنمية المستدامة:

تم تناول مفهوم وتحديات الاستدامة في العديد من الدراسات مثل (استراتيجية المحافظة على العالم) كما نشرها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (LUCN) والصندوق العالمي للطبيعة (WWF) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في العام 1980 وتقرير (العناية بالأرض) في العام 1991، وفي تقرير (اللجنة العالمية) المعنية بالبيئة والتنمية (WCED WORLD COMMISSION ON ENVIRONMENT) في العام 1987، كما نوقش المفهوم في مؤتمرات الأمم المتحدة في ستوكهولم في العام 1978 وريو في العام 1992 وجوهانسبرغ في العام 2002.

ولذلك اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير لجنة بورتلاند مستقبلاً المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة في سنة 1987 حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة - في هذا التقرير على أنها: التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال في تلبية حاجاتهم (عثماني، 2013، 6).

9-2 القياس المحاسبي عن التنمية المستدامة:

يمثل القياس المحاسبي عنصر أساسياً من عناصر عملية

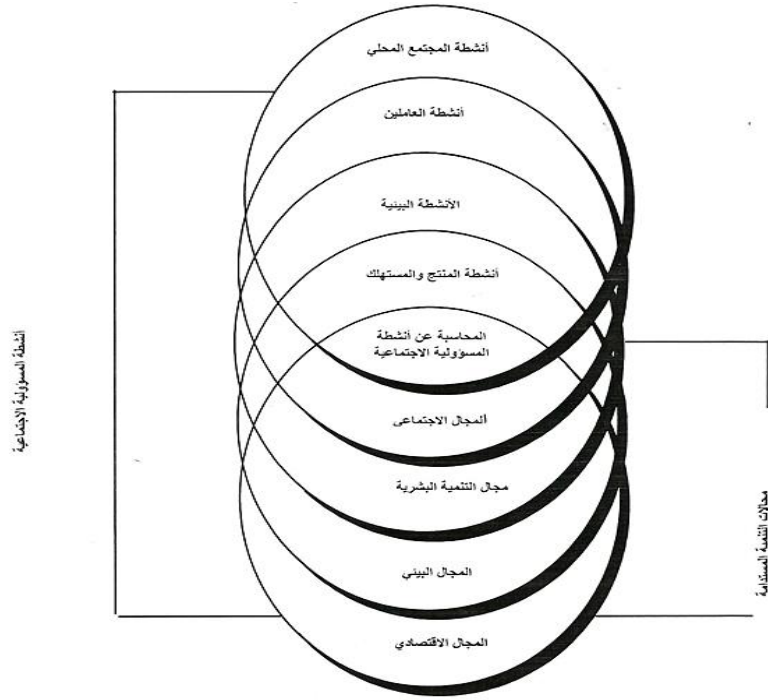
المحاسبة الذي لقي الاهتمام على مر العصور التي تطورت المحاسبة خلالها، وقد استجاب القياس المحاسبي بشكل جزئي لقياس الآثار التي تركتها العوامل البيئية فيه، وذلك بجعل القياس المحاسبي يتضمن أبعاداً متعددة؛ ليخدم أغراضاً متعددة تذهب إلى ما هو أبعد من الأهداف التقليدية للمخرجات المحاسبية، والتي تمثل أهدافاً جديدة تسعى المحاسبة إلى تحقيقها بتوفير المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ قرارات تساهم في تحسين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وأن إخضاع التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والبشرية للقياس المحاسبي (الشحادة، 2014، 396-397).

ويضيف بهذا الصدد (العرموطي، 2013، 40) أن أسلوب القياس والتقرير عن أداء الاجتماع كمؤشر لقياس التنمية المستدامة، يهدف إلى توفير معلومات تعكس نتائج قياس التأثيرات البيئية والاجتماعية الكلية المؤدية لاستدامة التنمية، والتي اعتمد في قياسها على مدخل قياس متعدد الأبعاد، لذلك يتميز هذا الأسلوب بالتالي:

1. يوفر المعلومات التي تعكس نتائج قياس العمليات البيئية والاجتماعية التي يتطلبها القانون كحد أدنى؛ لتحقيق التنمية المستدامة حتى قامت الشركة بتلك العمليات، بينما يدور جوهر القائمين على الإفصاح عن المعلومات البيئية والبشرية، والمنتج والمستهلك، والمجتمع المحلي، والتي قامت بها الشركة فعلاً.

2. المعلومات التي يتضمنها هذا الأسلوب تضيء دلالة بيئية واجتماعية واقتصادية وبشرية أكثر وضوحاً بما فيها تقييم فعالية الموارد المستخدمة كمساهمات بيئية، واجتماعية، واقتصادية وبشرية في التنمية المستدامة.

3. يوفر معلومات للأجهزة الحكومية المتخصصة المختلفة التي يتركز اهتمامها في التعرف على الأداء البيئي والاجتماعي؛ في سبيل سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، بغض النظر عما تدفعه من المبالغ في سبيل ذلك، حيث تهتم هذه الأجهزة بالتعرف على مدى التزام الشركة بتنفيذ الاشتراطات والمستويات التي تحددها؛ لضمان حماية البيئة الطبيعية، مما تسببه الشركة من أضرار بيئية.



شكل (1) يبين علاقة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بمجالات التنمية المستدامة

(المصدر: من إعداد الباحثين)

باحساب التكاليف البيئية، من خلال احتساب وتصنيف التكاليف البيئية، والذي عن طريقه يعطي الإدارة العليا صورة واضحة عن التكاليف البيئية، والذي يبين مساهمة الشركة في المجال البيئي في التنمية المستدامة، ويبقى النشاط الأخير من أنشطة المحاسبة الاجتماعية ألا وهو نشاط المنتج والمستهلك وفيه تبين المحاسبة الاجتماعية قيمة التكلفة التي كبدها؛ من أجل إظهار هذا المنتج بصورة جيدة تنال رضا المستهلك؛ من خلال الجودة، وكذلك درجة أمان المنتج، بالإضافة إلى الضمانات التي يتحصل عليها في حال أن المنتج لم يتطابق مع المواصفات، وفي المقابل فإن المجال الاقتصادي من وجهة نظر الشركة وهو كمية وحجم المبيعات التي قامت ببيعها من نوعية المنتجات التي تقوم بإنتاجها، وكذلك قيمة أو تكلفة الضمانات التي قدمتها الشركة للمستهلك، ونجد أن هذا النشاط يتكامل مع التنمية المستدامة وكمؤشر للمجال الاقتصادي من وجهة نظر الشركة.

ولهذا فإن المحاسبة الاجتماعية من خلال أدائها وظيفية احتساب التكاليف الاجتماعية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية تعتبر مؤشراً لقياس مساهمة الشركة في التنمية المستدامة.

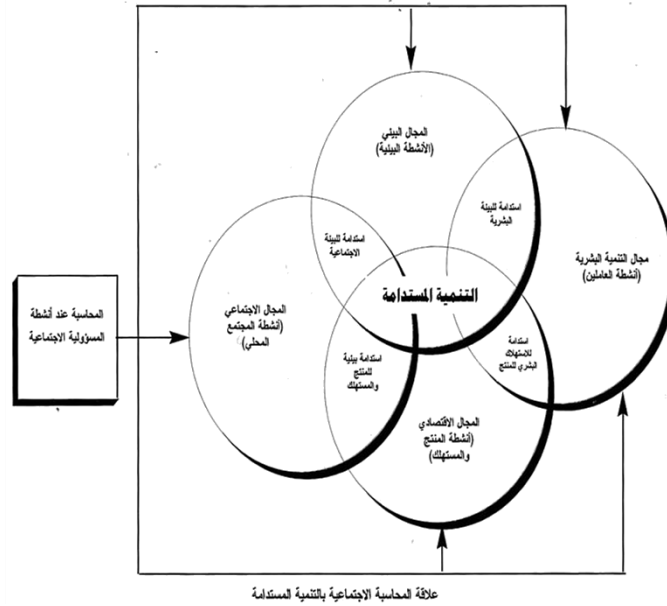
من خلال الشكل السابق نلاحظ: أن كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، والتي هي حجر الأساس في عملية المحاسبة الاجتماعية، والتي تقوم باحتساب تكلفة كل نشاط من تلك الأنشطة، وفي المقابل فإن كل نشاط يتكامل ويرتبط مع كل مجال من مجالات التنمية المستدامة داخل الشركة.

ف نجد أن نشاط المجتمع المحلي والذي يقوم المحاسبة الاجتماعية باحتساب التكلفة وفق ما تقوم به الشركة بالإنفاق عليه، سواء كان ذلك بوجود إلزام قانوني من عملية الإنفاق، أو أن الشركة تقوم بالإنفاق طوعي، والذي من خلاله يعطي مؤشراً للمجال الاجتماعي المتعلق بعملية التنمية المستدامة من وجهة نظر الشركة، وكذلك نشاط العاملين بالشركة، والمتمثل في عملية تطوير وتدريب العاملين بها، وأيضاً المحافظة على صحتهم، وسلامة العاملين، بالإضافة إلى علاج العاملين... إلخ، كل ذلك يعتبر من أنشطة المحاسبة الاجتماعية والتي تبينه المحاسبة الاجتماعية بصورة تكلفة، ونجد أن هذا النشاط يقابل مجال التنمية البشرية والذي هو أحد مجالات التنمية المستدامة، كما نجد أن النشاط الثالث في المحاسبة الاجتماعية والذي تقوم المحاسبة الاجتماعية

3-9 مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

تشتق من أهداف عملية التنمية نفسها، فإن هذه المؤشرات والمعاملات تختلف في عددها، ونوعها، من فترة زمنية لأخرى ومن منطقة إلى أخرى؛ نظراً لاختلاف وتعدد أهداف التنمية واختلاف الأولويات والخبرة المتاحة والبيانات المتوفرة.

تحدد جوانب وأبعاد التنمية المستدامة في أربعة أبعاد رئيسية، وهى الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والبشرية، ولا بد من التركيز على هذه الأبعاد جميعاً بنفس المستوى والأهمية، ولما كانت أدوات قياس التنمية سواء المؤشرات أو المعاملات



شكل (2) كيفية قياس مؤشرات التنمية المستدامة عن طريق المحاسبة الاجتماعية (المسؤولية الاجتماعية).
(المصدر: من إعداد الباحثين)

الاجتماعية مؤشراً لاحتساب قيمة تمثيل التنمية المستدامة من خلال كل مجال من مجالاتها والمتعلقة بها. وتستخدم مؤشرات قياس التنمية المستدامة لغرضين (فتحى، 2013، 87):

- تحديد حجم المشكلة وقياسها قياساً دقيقاً؛ للوقوف على الوضع الراهن لها.
- استخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة في متابعة الخطة الموضوعية، وتقييم الأداء أولاً، والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف بغض النظر على الفترة.

4-9 العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

حظيت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة بالاهتمام بشكل متزايد في الفترة الأخيرة، وأصبح القائمون على تلك الشركات يسعون إلى التركيز في أعمالهم

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية، فهذه الأخيرة تقيس التغيير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية، على أساس أن هذه التغييرات مستقلة، وليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى، أما مؤشرات التنمية المستدامة؛ فإنها تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية هي جوانب مرتبطة ومتكاملة ومتداخلة، وأي تغيير يطرأ على جانب منها؛ فإنه ينعكس بصورة أو بأخرى على باقي الجوانب (عثماني، 2013، 12-13).

ومن خلال الشكل رقم (2) يوضح علاقة المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ من خلال احتساب التكاليف الاجتماعية لكل نشاط من الأنشطة الاجتماعية وما يقابلها من مجالات التنمية المستدامة، والذي يعتبر الأول ألا وهو أنشطة المسؤولية

والهواء المضغوط، معامل مراقبة الجودة، ورش الصيانة وتصنيع قطع الغيار).

10-2 أسلوب القياس والإفصاح المحاسبي المتبع في الجانب العملي:

اعتمدت الدراسة على أسلوب القياس متعدد الأبعاد، وذلك من خلال قياس أنشطة المسؤولية الاجتماعية وعملية الإفصاح عنها في القوائم المالية؛ من أجل إظهارها للأطراف المتعددة والجهات المهتمة. كما يبين هذا النوع عملية قياس كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية الأربعة بصفة مستقلة، ومن خلاله يوفر هذا الأسلوب المعلومات التالية والتي بينها (بدوي، 2012، 228).

1. يوفر معلومات تعكس نتائج قياس عمليات الأنشطة الاجتماعية، والتي تعكس الحد الأدنى من تحقيق الأهداف الاجتماعية.

2. يتضمن هذا النوع من التقارير معلومات تضيي دلالة فنية واجتماعية، أكثر وضوحاً لتأثيرات العمليات الاجتماعية بما يفيد في تقييم فعالية الموارد المستخدمة في المساهمات الاجتماعية، والتي يستفاد منها داخلياً وخارجياً، حيث تتمثل الأهداف الاجتماعية في التحقق من المستويات القياسية للعناصر المسببة للتلوث، وذلك من خلال مقارنة هذه المستويات بالمستويات الفعلية، ومن خلالها يمكن تقييم فعالية مساهمة الشركة.

3. يوفر معلومات للأجهزة الحكومية المتخصصة المختلفة التي تركز اهتمامها في التعرف على مدى وفاء الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية، بغض النظر عما تتحمله من مبالغ في سبيل ذلك، حيث تهتم الجهات بالتحقق على مدى التزام الشركة بتنفيذ الاشتراطات والمستويات التي تحددها لضمان حماية البيئة الطبيعية، مما تسببه عمليات الشركة من أضرار بيئية أو لضمان الحماية الصحية، وتأمين بيئة العمل من المخاطر الصناعية، أو لضمان توفير السلع والخدمات بالكيفية التي تفي باحتياجات الأطراف ذات العلاقة.

وفى حال تعذر قياس أي مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية (الناكوع، 2009، 116) بصفة كمية فإنه يتم الالتجاء إلى القياس الوصفي، غير أن ذلك لا يعنى: بأن

على الأغنياء في مجتمعهم من خلال استراتيجيات محددة، تعمل على دعم الأعمال والأنشطة الاجتماعية والإنتاجية الخيرية في البلاد، بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية من جانب، وكسب ولاء وثقة العملاء وتعظيم الأرباح من جانب آخر.

وتشير دراسات متعددة إلى أن المسؤولية الاجتماعية: هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص؛ لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستفاعة من الاحتياجات والأولويات الوطنية (<http://www.aleqt.com/6/7/2016>).

10- الجانب العملي للدراسة:

10-1 التعريف بالشركة عينة الدراسة:

بدأت الدولة الليبية في 18/9/1979م بالعمليات التمهيديّة لإقامة مجمع الحديد والصلب، مرسياً بذلك قاعدة التصنيع الثقيل في ليبيا، وقد تم افتتاحه الرسمي، في 9/9/1989، وقد أقيم هذا الصرح على بعد 12 كيلو متر شرقي مدينة مصراتة، وعلى مساحة من الأرض قدرها 1200 هكتار، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمجمع (13240009) طن سنوياً من الصلب السائل، وبتاريخ 18/8/1991م صدر قرار من الحكومة الليبية رقم (669) لسنة 1991م بشأن إنشاء الشركة الليبية للحديد والصلب والتي تتولى إدارة وتشغيل المجمع بدلاً من الجهاز التنفيذي لمجمع الحديد والصلب. وقد صنفت مجلة (Arabstee) الشركة الليبية للحديد والصلب كالثالث أكبر شركة عربية لإنتاج وتصدير الحديد والصلب في عام 2004 (عوز، 2015، 78)، وتضم الشركة الوحدات الإنتاجية والوحدات المساعدة كما يلي: الوحدات الإنتاجية (مصنع الاختزال المباشر، مصنع الصلب رقم (1)، مصنع الصلب رقم (2)، مصنع درفلة الفضبان والأسياخ، مصنع درفلة القطاعات الخفيفة، مصنع درفلة على الساخن، مصنع درفلة على البارد، مصنع الجلفة والطلاء). أما وحدات الإنتاج المساعدة فتشمل: (محطة الكهرباء وتحلية المياه، مصنع الأكسجين

تحميل كل بند بما يخصه وإظهاره في القوائم المالية الختامية، وعدم وجود مراكز تكلفة اجتماعية وبنودها في الدليل المحاسبي المعمول به داخل الشركة، والذي يساعد في عملية اتخاذ القرار المناسب والملائم في الوقت المناسب قبل دخول الشركة في تكاليف الفشل، ويؤكد (جمعة، 2011، 85) أن جودة القرارات تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي يمكن القول: إن المعلومات الغير جيدة؛ تؤدي بشكل عام إلى قرارات غير جيدة.

وتبين الدراسة أيضاً ضرورة إظهار التكاليف الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ تماشياً مع تطورات مستخدمي البيانات المالية سواء كانوا داخليين أم خارجيين، ويوضح (جمعة، 2009، 39) أيضاً بأن: النمو المتزايد لاحتياجات المجتمع المحلي يلقي مهاماً جديدة على المحاسبة، تتمثل في وجوب توفير المعلومات التي تسهل من أداء الوظائف الاجتماعية للشركة، ويتطلب توسيع مجال عمل المحاسبة، وزيادة استخدام المعلومات المحاسبية، والاستعانة بالمفاهيم والمنطقات الخاصة بالعلوم الإنسانية الأخرى التي قد تساهم في تحديد علاقة النشاط الاقتصادي والاجتماعي باحتياجات الأفراد ومطالبهم وأهدافهم، وبذلك يساعد النظام المحاسبي في توفير المعلومات التي تساهم في تحقيق اتخاذ القرار وأيضاً في كيفية استخدام الشركات للموارد.

كما أن المحاسبة في الشركات المعاصرة نجدها تقدم تقارير مالية تقليدية لخدمة المساهمين والمقرضين الممولين، كما أنها لا تقدم تقارير عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركات، ومدى الالتزام بالتشريعات واللوائح القانونية والمساهمات الطوعية الاختيارية في تحقيق الرفاه في المجتمع المحلي وقياسها والإفصاح المحاسبي عنها، من خلال الأسلوب متعدد الأبعاد وبذلك يتجاوز الإفصاح المالي التقليدي ليدخل في مجالات حماية البيئة والمستهلك والعاملين والمجتمع ككل (حنان، 2014، 362).

ومن خلال النموذج المقترح للتكاليف عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ سيتم عرض نسب تمثيل تلك التكاليف الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، والتي سوف يتم تناولها كلا على حدى على النحو الآتي:

المحاسبين لديهم مبرر بالابتعاد عن القياس النقدي، وقد عملت المحاسبة على مفاهيم قياس هندسية واقتصادية، وبالتالي لا يوجد ما يمنع المحاسبة في بيان أنشطة المسؤولية الاجتماعية على المقاييس المتاحة، مثل: (المقياس البيئية والكيميائية والفيزيائية) والاستفادة من هذه المقاييس؛ مما يؤدي لصدور تقارير المسؤولية الاجتماعية بصورة أفضل وبقياس أشمل، مما يجعل من عملية القياس والإفصاح المحاسبي أن تكون بشكل أفضل.

وبالإشارة إلى ذلك، فإن معدي الدراسة استخدموا هذا الأسلوب في عملية القياس لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية، من خلال قياسها والإفصاح عنها، بهدف ربط كل النتائج بالصورة النقدية كلما أمكن ذلك، والتي انطلقت منها نتائج الجانب العملي ومن ثم الاعتماد على البيانات الكمية؛ من خلال دراسة نسب التلوث وحدوده المسموح بها، وربطها بتكاليف الأنشطة البيئية التي توصلت إليها الدراسة.

10-2 تحليل الجانب العملي:

من خلال تحليل ودراسة قائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالشركة الليبية للحديد والصلب (الملحق رقم 1) والتي تستند في تقسيمها لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أنشطة اجتماعية هي: (أنشطة البيئة، أنشطة العاملين، أنشطة المنتج والمستهلك، أنشطة المجتمع المحلي)، والجدول رقم (1) يبين قائمة التكاليف الاجتماعية بالشركة الليبية للحديد والصلب كما هي في نهاية عام 2013م ومن خلال تتبع بنود قائمة التكاليف الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية (حساباتها الرئيسية - مراكز التكلفة - والبنود الفرعية لها)، والتي تم تجميعها من خلال الزيارات المتكررة، وأيضاً المقابلات الشخصية والاطلاع على السجلات ذات العلاقة بسنة الدراسة؛ لكي تكون متماشية مع حسابات أنشطة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة الليبية للحديد والصلب، وعلى الرغم من أن الشركة تقوم بالصرف النقدي على أوجه كثيرة إلا أن هناك قصوراً في إجراءات عملية التئيب المحاسبي لتلك الحسابات الاجتماعية، من أجل توجيه القيد المحاسبي لكل نشاط فيما يخصه. وقد يكون السبب الرئيسي في عدم وجود بنود لأنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ لكي يتم

جدول (2) يبين توزيع نسب تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية كمؤشر للقياس مجالات التنمية المستدامة

بيان أنشطة المسؤولية الاجتماعية	نسبة بنود أنشطة المسؤولية الاجتماعية إلى إجمالي التكاليف	نسبة تمثيل مجالات التنمية المستدامة المجال البيئي
بيان أنشطة التكاليف البيئية	نسبة بنود تكاليف أنشطة البيئية إلى إجمالي التكاليف البيئية	58%
تكاليف الوقاية للأجهزة الغازات العادمة	0%	
تكاليف الوقاية للأجهزة ومنظومة الغبار	0%	
تكاليف الوقاية لمنظومات الترسيب	0%	
تكاليف الوقاية للأجهزة الإنذار المبكر	0%	
تكاليف الرقابة على منظومة ضخ المياه	0%	
تكاليف أنشطة المنع	68%	
تكاليف القياس والتقييم	0%	
تكاليف الفشل الداخلي والخارجي	18%	
تكاليف استهلاك أصول الأنشطة البيئية	14%	
المجموع	100%	
بيان تكاليف أنشطة العاملين	نسبة بنود تكاليف أنشطة العاملين إلى إجمالي تكاليف العاملين	المجال البشري بالتنمية المستدامة
تكاليف الوقاية والسلامة للعاملين	18%	28%
تكاليف تدريب ومكافآت العاملين	26%	
تكاليف الصحة والسلامة للعاملين	2%	
تكاليف استهلاك أصول العاملين	54%	
المجموع	100%	
بيان تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك	نسبة بنود تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك إلى إجمالي تكاليف المنتج والمستهلك	المجال الاقتصادي بالتنمية المستدامة
تكاليف مراقبة جودة المنتج	1.90%	3%
تكاليف تحليل واختبارات المنتج	1.40%	
تكاليف التفتيش على المنتج	14.20%	
تكاليف جودة المنتج	0.1%	
تكاليف استهلاك أصول المنتج والمستهلك	82.40%	
المجموع	100%	
بيان تكاليف أنشطة المجتمع المحلي	نسبة بنود تكاليف أنشطة المجتمع المحلي إلى إجمالي تكاليف المجتمع المحلي	المجال الاجتماعي بالتنمية المستدامة
تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية	6%	11%
تكاليف أنشطة لجهات دينية ومؤتمرات	4%	
تكاليف أنشطة لسكان المحليين	90%	
المجموع	100%	
المجموع الكلي	100%	100%

ويتبين من خلال النموذج المقترح لحصر تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية، أن الشركة لم تقم بأي إنفاق على الوقاية البيئية، ويتضح ذلك: من خلال المستندات الخاصة بتكاليف الوقاية للأنشطة البيئية، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود تبويب خاص بينود تكاليف الأنشطة البيئية داخل الدليل المحاسبي، والذي يضم جميع المصاريف المتعلقة بالوقاية

من خلال الجدول السابق نلاحظ: أن الشركة لديها أربعة أنشطة للمسؤولية الاجتماعية، وهي كالتالي:

- **الأنشطة البيئية:** تقوم الشركة بالعديد من الأعمال والإجراءات الوقائية، وأيضاً أعمال الصيانة التي من شأنها أن تمنع الملوثات البيئية داخل الشركة وخارجها وفقاً للنموذج المقترح للتكاليف، فإن الأنشطة البيئية تنقسم إلى الآتي:

- **تكاليف الوقاية البيئية:**

الاجتماعية بالشركة (10.3%)، والسبب أن هذه التكاليف تتعلق بحادثة تسرب المياه داخل المكاتب والتي تم سحبها من المباني، كما أن هناك تكاليف فشل بيئية، سوف تتضح من خلال زيادة الانبعاثات عن المعدلات المسموح بها، والتي تتضح من خلال الجداول المخصصة لتوزيع التكاليف البيئية وفق معدلات الزيادة والنقص عن حدود القراءة المسجلة للانبعاثات، والمطبقة وفقاً للقانون المعمول به داخل الشركة.

• تكاليف استهلاك أصول الأنشطة البيئية:

كانت نسبة استهلاك أصول الأنشطة البيئية من مجموع تكاليف الأنشطة البيئية حوالي (14%) من إجمالي التكاليف المسؤولية الاجتماعية (8.0%)، ويمكن تصنيف الأنشطة الاجتماعية والخاصة بمجال الأنشطة البيئية إلى:

1. الرقابة على التلوث (الغبار، الهواء، الغازات، الحرارة، الرطوبة، الإضاءة، الضوضاء... الخ) والتي لها تأثير على العاملين داخل الشركة أو خارجها، من خلال الرقابة عليها عن طريق أخذ القراءات والتأكد من الحدود المسموح بها، من خلال متابعة تلك المصانع بعد وجود تسربات بها.

2. استغلال المواد الصلبة (النفايات) من خلال بيعها ودخولها في صناعات أخرى، مثل: صناعة الإسمنت، وعدم بقائها في مكان واحد لا يتم الاستفادة منها.

3. معالجة المياه العادمة (الصناعية، والسوداء) سواء تستخدم في التبريد، من خلال دخولها في العملية الصناعية، أو مياه الصرف الصحي لمساكن العاملين التابعة للشركة، من خلال إعادة تدويرها ومعالجة استخدامها في تبريد المصانع والاستفادة منها، في علاج وضخ مياه البحر بنفس درجة الحرارة والموصفات المسموح بها.

5. متابعة وحصر المواد المشعة والأجهزة ذات الإشعاع، والتي تدخل ضمن عمل المصانع، من خلال أخذ قراءاتها وحفظها في أماكن آمنة وسليمة.

4. التخلص من المواد الخطرة، وذلك من خلال اتباع توبيي التكاليف إلى (تكاليف المنع) وذلك قبل حدوث أي من تكاليف

البيئية لتلك الأجهزة، ومنظومات الوقاية من الغازات العادمة والغبار وجميع الملوثات.

• تكاليف الرقابة البيئية:

من خلال كشف التكاليف عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، يتضح أنه لا توجد أي تكاليف رقابية على الملوثات، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود توبيي لحسابات التكاليف لأنشطة البيئة، كما أن عدم وجود إنفاق من الشركة على تكاليف الوقاية وأيضاً الرقابة؛ سيؤدي إلى حدوث تكاليف الفشل البيئي سواء كان الداخلي أم الخارجي، ومن خلال جداول القراءات المسجلة لقياس الانبعاثات والحدود المسموح بها والغير مسموح بها في بعض الانبعاثات؛ سيؤدي ذلك الأمر إلى تكاليف إضافية لمعالجة آثار الفشل البيئي، سواء كان الفشل داخلياً في الشركة أم خارج الشركة والمتمثل في تجاوز الحدود المسموح بها.

• تكاليف المنع البيئية:

قامت الشركة بتكبد تكاليف من أجل منع الملوثات البيئية، وهي عبارة عن التخلص من العازل الحراري، مادة (الأسبستوس)، حيث قامت الشركة بالتعاقد مع شركة روتاري الدولية المتحدة بموجب العقد رقم (6) لسنة 2013، وقد كانت نسب تكاليف المنع من مجموع تكاليف الأنشطة البيئية ما يقارب (68%) من إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (39%) كما هي مبينة في قائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

• تكاليف القياس والتقييم البيئي:

لا توجد أي تكاليف بهذا البند فيما يخص تكاليف القياس والتقييم، بالرغم من وجود قسم حماية البيئة بإدارة الوقاية الصناعية، ويقوم العاملون بهذا القسم بأخذ القياسات وأيضاً تقييم الأثر البيئي للشركة ككل وعلى وجه الخصوص الانبعاث، وأيضاً القياسات الخاصة بالمصادر المشعة التي يقوم العاملين بقياسها، وتقييماً للأثر البيئي لها.

• تكاليف الفشل الداخلي والخارجي:

وجدت نسبة تكاليف الفشل ما يقارب (18%) من نسبة تكاليف الأنشطة البيئية ونسبتها من إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية

أنشطة داخلية، وتمثل تلك الأنشطة في عدة أقسام وإدارات داخل الشركة، وقد تم حصر تلك الأنشطة من خلال الزيارات المتعددة والاطلاع على بياناتها، وهي: إدارة التدريب، قسم المرتبات، قسم السلامة وقسم الإطفاء وقسم الصحة المهنية حيث بلغ عدد العاملين بالشركة، 7139 موظفاً خلال سنة الدراسة 2013م على النحو الموضح بالجدول (3)، وتنقسم أنشطة العاملين وفقاً لنموذج التكاليف المقترح إلى:

جدول (3) يبين عدد العاملين بالشركة الليبية للحديد والصلب لسنة 2013م

البيان	عدد العمالة في بداية المدة	التكمن من العمل خلال المدة	حالات ترك الخدمة	عدد العمالة في نهاية المدة
ليبين	6241	1020	213	7048
عرب عقود	4	20	0	24
أجانب عقود	44	32	9	67
المجموع	6289	1072	222	7139

الاجتماعية (5%)، حسب قائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية المقترحة.

• تكاليف أنشطة تدريب ومكافآت العاملين:

ومن خلال النموذج المقترح لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية، تبين إن إدارة التدريب بالشركة تقوم بتدريب العاملين داخل الشركة، على مختلف الإدارات والمصانع المختلفة بالشركة، وكذلك نتيجة تعدد اللجان التي تقوم بعبء مهام داخل الشركة، فإن الشركة تقوم بصرف مبالغ (مكافآت) لهذه اللجان، حيثُ بناءً على قائمة التكاليف للأنشطة المسؤولية الاجتماعية المقترحة كانت نسبة تكاليف التدريب والمكافآت إلى إجمالي تكاليف أنشطة العاملين (26%)، ونسبة هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (7.1%).

• تكاليف الصحة والسلامة المهنية للعاملين:

تقوم الشركة باستقبال حالات الإصابة والحوادث داخل الشركة وأيضاً مراجعات المرضى بالعيادة الرئيسية داخل الشركة، حيث تقدم الشركة الخدمات الطبية كما تقوم بعملية الكشوفات الطبية للعاملين، كما تقوم الشركة بإعطاء العاملين قيمة مستقطعة لعملية العلاج بالعيادات، حيث كانت نسبة إجمالي هذه التكاليف إلى إجمالي تكاليف أنشطة العاملين (2%)، ونسبة

الوقاية؛ وذلك من أجل المحافظة على العنصر البشري وأيضاً البيئة المحلية، حيث بين (شكاب، 2013، 6) أن الشركة قد تخلصت من 12 ألف متر مربع من الأسبستوس، عن طريق الحرق في أفران مخصصة لذلك.

■ **أنشطة العاملين:** تنقسم أنشطة العاملين إلى عدة أنشطة مقسمة داخل الشركة التي هي محل الدراسة وهي تعتبر

• تكاليف أنشطة الوقاية والسلامة للعاملين:

تولى الشركة اهتماماً خاصاً بسلامة العاملين، من خلال تطبيق القوانين، ووضع التوصيات والخطط الوقائية، وتحديد المناطق الصناعية المحظورة وشبه المحظورة، وتميزها بما يلزم من وسائل السلامة كالعلامات والأسيجة والحواجز مع ضرورة الأخذ بتحوطات الأمان اللازمة والملائمة، ويرجع السبب في وقوع الحوادث في مجال الصناعة إلى التصرفات غير السليمة من قبل الأشخاص، أو إلى عدم سلامة ظروف العمل نفسها علماً بأنه يمكن منع وقوع (98%) من الحوادث إذا التزم الجميع بالخطوات الإيجابية مع اتباع قواعد السلامة بشكل دقيق من جانب كل عامل أثناء أدائه لواجباته، وقد أعدت الشركة محل الدراسة لائحة مقسمة إلى جزئين خصص الجزء الأول منها: للأحكام الفنية التي تضمنت كافة التعليمات والإرشادات التي يتوجب مراعاتها عند تنفيذ مختلف الأعمال؛ لضمان سلامة العمل والعاملين، كما خصص الجزء الثاني للأحكام الإدارية لشؤون السلامة التي تضمنت الأسس والقواعد التنظيمية التي تكفل تطوير التعليمات ونظم السلامة للعاملين. ولذا فإن أنشطة الوقاية والسلامة تستلزم تكاليف من الشركة، حيث بلغت نسبتها بالنسبة إلى إجمالي تكاليف أنشطة العاملين (18%)، ونسبتها إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية

• **تكاليف استهلاك أصول أنشطة المنتج:**

كانت نسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك (82.40%) ونسبته هذا البند إلى مجموع التكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (2.5%).

ويتضح من قائمة المسؤولية الاجتماعية بأنه لا توجد تكاليف خاصة بالمستهلك، ويرجع ذلك لعدم وجود أي قضايا تخص المنتج أو أي تعويضات.

■ **أنشطة المسؤولية للمجتمع المحلي:** تتضمن أنشطة المجتمع المحلي مجموعة من الأنشطة التي تساهم بها الشركة لأفراد المجتمع، والتي من شأنها إسعاد الإنسان وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتشتمل على العناصر التالية: (بن محمد، 2015، 103):

- إيجاد فرص عمل جديدة.
- تدريب وتأهيل خريجين جدد للعمل في المجال الصناعي.
- دعم المؤسسات التعليمية والثقافة.
- دعم الخدمات والمؤسسات الخاصة بالرعاية الصحية.
- دعم الأنشطة والمؤسسات الرياضية والترفيهية.
- التبرعات والمساهمات الخيرية.
- توظيف ذوي الإعاقة.

وتقدم الشركة العديد من الخدمات للمجتمع المحلي، وذلك من خلال المساعدات، وتجهيز الاحتفالات، والمؤتمرات والندوات التي تهم المدينة والمجتمع المحلي، وتنقسم هذه التكاليف حسب نموذج قائمة التكاليف المقترحة إلى:

• **تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية:**

بلغت نسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي (6%)، ونسبته إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (0.6%).

• **تكاليف أنشطة الجهات الدينية والاحتفالات:**

نسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي (4%) ونسبته إلى مجموع تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (0.4%).

هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (0.63%).

• **تكاليف استهلاك أصول أنشطة العاملين:**

تتواجد بالشركة عدة أصول خاصة بأنشطة العاملين وفقاً لقائمة أصول الأنشطة الاجتماعية، وهي تختلف حسب اختلاف تواجد العاملين، وأيضاً طبيعة العمل الذي يقومون به، وكانت نسبة مجموع تكاليف استهلاك أصول العاملين خلال سنة 2013، ما نسبته (54%) من نسبة إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية البالغة (14.8%).

■ **أنشطة المنتج والمستهلك:** وتنقسم أنشطة المنتج والمستهلك حسب قائمة النموذج المقترح لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية إلى ما يلي:

• **تكاليف مراقبة جودة المنتج:**

حيث بلغت نسبة تكاليف مراقبة الجودة للمنتج إلى إجمالي تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك (1.90%)، وبذلك يكون نسبة تمثيل هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (0.05%).

• **تكاليف تحليل واختبارات المنتج:**

تمثل نسبة هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك (1.40%)، ويكون نسبة هذا البند إلى الإجمالي الكلي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية (0.04%).

• **تكاليف التفتيش على المنتج:**

نسبة هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك (14.20%)، ونسبته إلى مجموع تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (0.4%).

• **تكاليف جودة المنتج:**

نسبة هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك (0.10%)، ونسبته إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (4.1%).

• تكاليف أنشطة السكان المحليين:

نسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي (90%)، ونسبته إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (10.5%).

11- النتائج:

من خلال ما تقدم يمكن صياغة النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. هناك أهمية بالغة لإظهار المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة؛ من خلال قياسها والإفصاح عنها، تلبية للمطالب الاجتماعية، ونتيجة للضغوط المتزايدة من فئات المجتمع التي لها علاقة مباشرة بالشركة.

2. أنشطة المسؤولية الاجتماعية لها علاقة مباشرة بالعلوم الأخرى، مثل: الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والإدارة، والعلوم التطبيقية، ولا تستطيع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمفردها تقديم معلومات دون التنسيق بالأطراف ذات العلاقة.

3. لا تقوم الشركة بتطبيق المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، بالرغم من وجود بنود متعددة تخص المسؤولية الاجتماعية، مع أنها تقوم بالإفصاح عليها، والسبب يكمن في عدم إدراك الإدارة لأهمية المسؤولية الاجتماعية.

4. تقدم الشركة خدمات المسؤولية الاجتماعية وفقاً للنموذج المقترح، وذلك في الأنشطة البيئية، ومن ثم أنشطة العاملين وأنشطة المجتمع المحلي، وكذلك أنشطة المنتج والمستهلك.

5. المحاسبة الاجتماعية مؤشر هام لقياس مجالات التنمية المستدامة من وجهة نظر الشركة.

6. جاء النشاط البيئي في المسؤولية الاجتماعية بنسبة قدرها (55%) في المرتبة الأولى وهو مؤشر عن مساهمة الشركة في المجال البيئي بالتنمية المستدامة.

7. جاء نشاط العاملين في المسؤولية الاجتماعية بنسبة قدرها (28%) في المرتبة الثانية وهو مؤشر عن مساهمة الشركة في المجال البشري بالتنمية المستدامة.

8. جاء نشاط المجتمع المحلي في المسؤولية الاجتماعية بنسبة (11%) في المرتبة الثالثة وهو مؤشر لمساهمة الشركة في المجال الاجتماعي بالتنمية المستدامة.

9. جاء نشاط المنتج والمستهلك في المسؤولية الاجتماعية بنسبة (3%) في المرتبة الأقل وهو مؤشر عن مساهمة الشركة في المجال الاقتصادي بالتنمية المستدامة.

10. إن بيان أنشطة المسؤولية الاجتماعية لا يتعارض مع هدف الشركة في تحقيق هامش الربح.

11. بالرغم من أن الشركة تقوم بأخذ قياسات بيئية داخل الشركة لقياس الانبعاثات والملوثات الأخرى، إلا أنها لم تقم بإجراء قياسات خارج حدود الشركة، وذلك للتأكد من قياسات المجتمع المحلي، وهذا يساعد الشركة في إظهار نوعية الملوثات الأخرى إن وجدت، ويرجع ذلك السبب إلى أن الشركة موجودة في منطقة صناعية، وهذا يساعد في بيان تكاليف الأنشطة البيئية الخارجية.

12. كانت تكاليف مراقبة الجودة قليلة وتكاليف الاختبارات للمنتج وكذلك تكاليف الجودة منخفضة أيضاً، ويرجع ذلك الأمر إلى القيمة العالية للأصول.

13. لا يوجد اهتمام لدى الشركة بالمستهلك إلا من خلال توفير جودة المنتج، كما أنها لا توجد أصول للمستهلك وهذا قد يضر بسمعة الشركة على المدى البعيد بسبب عدم وجود تكاليف خاصة بالمستهلك.

14. تعطي الشركة اهتمام عالي بأصول المنتج وذلك لأنها تساعد بشكل فعال في تحقيق الجودة.

15. لا يوجد انفاق على الأصول كالمباني والإنشاءات من الشركة لخدمة المجتمع المحلي، الأمر الذي قد يساهم في تدني سمعة الشركة.

12- التوصيات:

1. على الشركة فصل وبيان أصول الأنشطة الاجتماعية وتبويبها، وفقاً للنموذج المقترح، وفي حال استهلاك الأصول فإنه يتعين على إدارة الشركة إعادة تقييم الأصول بعد انتهاء عمرها الإنتاجي، وأيضاً في حال تحميلها بتكاليف التركيب

- والصيانة ،كما أن هذه النتيجة تنعكس على كافة أصول الأنشطة الاجتماعية.
2. على الشركة الليبية للحديد والصلب أخذ زمام المبادرة بتطبيق وممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ،سواء كانت الأنشطة البيئية أو أنشطة العاملين ،أو أنشطة المنتج والمستهلك أو أنشطة المجتمع المحلي، من خلال قياسها أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ،وذلك لأن الشركة تقوم بالإفصاح الفعلي على هذه الأنشطة إلا أن هناك قصوراً في عملية التوجيه والتصنيف.
3. تستطيع الشركة تحديد ما قدمته في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال إتباعها النموذج المحاسبي للقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
4. على الشركة التركيز على تكاليف القياس والتقييم والرقابة على التلوث وذلك لأن تكاليف الفشل البيئي تتحقق نتيجة إهمال الشركة لتلك التكاليف.
5. ضرورة تطوير القوائم المالية الختامية لكي تتلاءم مع بنود أنشطة المسؤولية الاجتماعية وحساباتها الرئيسية والتي تساهم أيضاً في بيان مجالات التنمية المستدامة.
6. العمل على تبني نموذج محاسبي للقياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
7. من خلال تطبيق الشركة للنموذج المقترح فإن الشركة سوف تعطي نوع من التوازن بين تلك الأنشطة الاجتماعية والذي ينعكس بدوره على توازن مجالات التنمية المستدامة.
3. بدوي، محمد عباس (2007)، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
4. جمعة، أحمد حلمي (2011)، المحاسبة الإدارية، التخطيط والرقابة وصنع القرار، جامعة الزيتونة الأردنية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
5. جمعة، أحمد حلمي (2009)، المدخل السلوكي في المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار للصفاء للنشر والتوزيع، عمان. الأردن.
6. حبيب، خالد صبحي (2011)، مدى إدراك المصارف بأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2011.
7. قطاطي، نوري علي محمد (2012)، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمعارف التجارية العاملة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس.
8. ابو سمرة، حامد أحمد صالح (2009)، موقوفات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة المدرجة في السوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
9. عودة، إياد محمد (2008)، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
10. الناكوع، يوسف بشير محمد (2009)، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس.
11. رزيق، مراد أبو القاسم على (2009)، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وموقف المحاسبين الليبيين، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس.
12. حنيو، نضال محمد مصطفى (2009)، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية.

قائمة المراجع

1. البكري، تامر ياسري (2009)، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
2. مطر، محمد، السويطي، موسى (2012)، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات - القياس - العرض - الإفصاح - دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن.

13. عوز، سالم مفتاح عمران (2015)، محددات التوجه نحو التخطيط الاستراتيجي لدى الإدارة العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، مصراته.
14. مسعودي، يحيى (2009)، إشكاليات التنمية المستدامة، في ظل العولمة في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
15. الزهراء، بو معارف فاطمة (2014)، مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
16. العرموطي، أحمد عدنان (2013)، أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
17. عثمانى، عبد المجيد (2013)، أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
18. حنان، سعيدى سياف (2014)، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح في المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينية، الجزائر.
19. فتحى، حنيش (2013)، التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية وعلوم الإدارة، جامعة القاهرة، العدد 76.
20. عبد الفتاح، هالة عبد النبي (2010)، القياس المعايير لأثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات في ضوء مبادئ حوكمة الشركات، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية الزقازيق، جامعة القاهرة، العدد 76.
21. النعمان، سعيد مخلد، الصوفي، فارس جميل (2011)، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 28.
22. عيسى، فؤاد محمد (2010)، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، المركز المصري للمسؤولية الاجتماعية، القاهرة، مصر.
23. شكاب، أحمد (2013)، الشركة الليبية للحديد والصلب مستخلص من مادة خطيرة، مجلة صناع، العدد 3.
24. أحمد، عاطف محمد احمد (2013)، تحليل محتوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة. مصر.
25. الشحادة، عبد الرزاق قاسم (2014)، تحديات مهنة المحاسبة في ظل متطلبات التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك.
26. "www.aleqt.com/67/2016".

الملحق/ قائمة التكاليف الاجتماعية بالشركة الليبية للحديد والصلب 2013/12/31

البيان			تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية
كلى	جزئي	تحليلي	تكاليف الأنشطة البيئية:
			تكاليف الوقاية للأجهزة الغازات العادمة.
		-	تكاليف الكشف عن نقاط مأخذ العينات
		-	تكاليف الكشف عن أجهزة التحميل
		-	تكاليف الكشف على الأنابيب
		-	تكاليف الكشف على نقاط إظهار القيم
	-		مجموع تكاليف الوقاية للأجهزة الغازات العادمة.
			تكاليف أجهزة منظومة الغبار .
		-	تكاليف الكشف على نقاط مأخذ العينات
		-	تكاليف الكشف على أنابيب أوعية التجمع
		-	تكاليف الكشف على مراوح الشفط
		-	تكاليف الكشف على المصفيات
	-		مجموع تكاليف أجهزة منظومة الغبار .
			تكاليف الوقاية لمنظومة الترسيب .
		-	تكاليف الكشف على أحواض الترسيب وملحقاتها
		-	تكاليف الكشف على الآلات كشط الزيوت
		-	تكاليف الكشف على المضخات وملحقاتها
	-		مجموع تكاليف الوقاية لمنظومة الترسيب .
			تكاليف الوقاية للأجهزة الإنذار المبكر .
		-	تكاليف الكشف على مجسمات غاز أول أكسيد الكربون
		-	تكاليف الكشف على إشارات البيئية الضوئية والصوتية الخارجية
		-	تكاليف الكشف على إشارات البنية الداخلية
	-		مجموع تكاليف الوقاية للأجهزة الإنذار المبكر .
			تكاليف الرقابة على منظومة ضخ المياه.
		-	تكاليف الكشف على الأحواض
		-	تكاليف الكشف على قنوات التصريف
		-	تكاليف الكشف على الروافع العلوية
	-		مجموع تكاليف الرقابة على منظومة ضخ المياه.
			تكاليف أنشطة المنع.
		-	تكاليف استخدام مواد صديقة للبيئة
		-	تكاليف استخدام مصادر الطاقة
		9,099,938	تكاليف إزالة مصادر التلوث "التخلص من مادة الأسبستوس
		-	تكاليف تدريب على التعامل مع المواد الضارة بالبيئة
		25,147	تكاليف تعبئة أسطوانات ثاني أكسيد الكربون
		12,441	تكاليف تأمين على سيارات الإطفاء
		12,130	تكاليف المصفيات
		18,700	تكاليف مبيدات القوارض والحشرات
		-	تكاليف تخزين ومناولة المواد الضارة
	9,168,355		مجموع تكاليف أنشطة المنع.

البيان		تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية	
كلى	جزئي	تحليلي	
			تكاليف الأنشطة البيئية:
			تكاليف القياس والتقييم.
		-	تكاليف متابعة مستويات المواد السامة
		-	تكاليف متابعة مستويات المواد السامة بالأدخنة والأبخرة
	-		مجموع تكاليف القياس والتقييم.
			تكاليف أنشطة الرقابة.
		-	تكاليف عمليات الرقابة على التلوث "الهواء، الماء، التربة.
		-	تكاليف عمليات الرقابة على تلوث الضوضاء
		-	تكاليف عمليات الرقابة على المخلفات الصناعية والنفايات
	-		مجموع تكاليف أنشطة الرقابة.
			تكاليف الفشل الداخلي والخارجي.
		-	تكاليف معالجة الهواء، التربة، المياه، الأمطار
		-	تكاليف معالجة الصرف الصحي والضوضاء والنفايات
		-	تكاليف معالجة تسريبات المواد المشعة
		5,184	تكاليف حادثة تجمع المياه المسربة من الأحواض
		11,050	تكاليف السيطرة على الحرائق
		166,478	تكاليف مواد الإطفاء
		2,242,987	تكاليف التأمين على الحرائق
	2,425,699		مجموع تكاليف الفشل الداخلي والخارجي.
			تكاليف استهلاك أصول الأنشطة البيئية.
		568,778	قسط استهلاك مصفيات ومنظومات تنقية وقياس المياه، الهواء، والماء
		23,525	قسط استهلاك الأصول البيولوجية "الغطاء النباتي"
		581,933	قسط استهلاك أصول نقل المواد الخطرة
		719,756	قسط استهلاك أصول النظافة العامة من الملوثات
	1,893,992		مجموع تكاليف استهلاك أصول الأنشطة البيئية.
13,488,047			مجموع تكاليف الأنشطة البيئية.
			تكاليف أنشطة العاملين:
			تكاليف الوقاية والسلامة للعاملين.
		21,457	تكاليف الوقاية الصناعية للعاملين
		18,739	تكاليف سلامة العاملين
		485,216	تكاليف معدات السلامة للعاملين
		111,539	تكاليف بدل للعاملين
		548,136	تكاليف التأمين على حياة العاملين
	1,185,086		مجموع تكاليف الوقاية والسلامة للعاملين.
			تكاليف تدريب ومكافآت العاملين.
		719,255	تكاليف مكافآت استثنائية للعاملين
		80,591	تكاليف مساهمة الشركة في صندوق الرعاية الاجتماعية
		36,811	تكاليف مكافآت التدريب
		215,188	تكاليف التدريب بالداخل
		617,620	تكاليف التدريب بالخارج

البيان		تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية	
كلى	جزئي	تحليلي	
	1,669,466		تكاليف الأنشطة البيئية: مجموع تكاليف تدريب ومكافآت العاملين.
		124,263	تكاليف الصحة وسلامة العاملين.
		3,977	تكاليف الخدمات الطبية
		16,000	تكاليف الصحة والسلامة المهنية
		4,000	تكاليف العيادة معدات وأجهزة وأدوات
	148,240		تكاليف أدوية ومطهرات
			مجموع تكاليف صحة وسلامة العاملين.
		3,478,559	استهلاك أصول العاملين.
	3,478,559		مصاريف استهلاك أصول العاملين
			مجموع استهلاك أصول العاملين.
6,481,351		-	مجموع تكاليف أنشطة العاملين.
			مصاريف أنشطة المنتج والمستهلك
			تكاليف مراقبة الجودة للمنتج
		10,994	تكاليف مواد مراقبة جودة المنتج
		2,000	تكاليف تحليل مواد مراقبة جودة المنتج
		350	تكاليف معايرة مواد مراقبة جودة المنتج
	13,344		مجموع تكاليف مراقبة الجودة للمنتج.
		-	تكاليف تحليل واختبارات المنتج.
		10,221	تكاليف مواد تحليل واختبارات المنتج
	10,221		مجموع تكاليف تحليل واختبارات المنتج.
		-	تكاليف التفتيش والمراقبة للمنتج.
		100,696	تكاليف مواد التفتيش والمراقبة
	100,696		مجموع تكاليف التفتيش والمراقبة للمنتج.
		-	تكاليف جودة المنتج.
		978	تكاليف مواد كلف جودة المنتج
	978		تكاليف جودة المنتج.
		585,209	مصاريف استهلاك أصول المنتج.
		-	مصاريف المستهلك
	585,209		مصاريف استهلاك أصول المنتج والمستهلك
710,448			مجموع تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك.
			أنشطة المجتمع المحلي: -
			تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية.
		15,997	تكاليف مصلحة الجوازات
		69,055	تكاليف اللجنة الأمنية
		43,755	تكاليف جهاز الشرطة
		10,821	تكاليف مساعدات عينية
		15,007	تكاليف صيانة مستشفيات ومراكز طبية
	154,634		مجموع تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية.

البيان			تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية
كلى	جزئي	تحليلي	تكاليف الأنشطة البيئية:
			تكاليف أنشطة الجهات الدينية والمناسبات والندوات.
			تكاليف المسابقات القرآنية
			تكاليف مسابقات ومؤتمرات وندوات
			تكاليف خدمات (أكل + مياه) مقدمة من إدارة الخدمات
			تكاليف نقل لجهات خارجية من قبل إدارة النقل
			مجموع تكاليف أنشطة الجهات الدينية والمناسبات والندوات.
			تكاليف أنشطة مقدمة للسكان والأهالي.
			تكاليف مكافئات خارج الشركة
			تكاليف مساعدات مقدمة للجمعيات الخيرية ومؤسسات ذوي الإعاقة
			تكاليف إطفاء حرائق بالمجتمع المحلي
			تكاليف تسكين النازحين وأهالي المجتمع المحلي
تكاليف المياه الموزعة خارج الشركة والمضخة للمدينة			
مجموع تكاليف أنشطة مقدمة للسكان والأهالي.			
مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي.			
2,728,049	114,543	75,216	تكاليف أنشطة مقدمة للسكان والأهالي.
		700	تكاليف مساعدات مقدمة للجمعيات الخيرية ومؤسسات ذوي الإعاقة
		405,790	تكاليف إطفاء حرائق بالمجتمع المحلي
		1,220,940	تكاليف تسكين النازحين وأهالي المجتمع المحلي
		756,226	تكاليف المياه الموزعة خارج الشركة والمضخة للمدينة
	2,458,872		مجموع تكاليف أنشطة مقدمة للسكان والأهالي.
			مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي.
23,407,895			إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية